تحليل الكلمة العربيّة صرفيّا
تقابل بين النظريّة الصرفيّة القديمة والمورفولوجيا الحديثة

Morphological Analysis of the Arabic Word
Comparison Between Traditional Arabic Morphological Theory and Modern Morphology

أ.د عبد الحميد النوري عبد الواحد
جامعة صفاقس (تونس) abuu.aws.2012@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025 / 04/ 30	2025 / 05 / 27	2025 / 06 / 01

مُلَخَّصُ البَحث

نروم في هذه الورقة أن نجري تقابلا بين النظريّة الصرفيّة العربيّة القديمة والمورفولوجيا الحديثة، وذلك بشأن تحليل الكلمة في اللغة العربيّة سواء كانت فعلا أو اسما، وبالنظر إلى جملة المفاهيم والمصطلحات التي يقوم عليها كلّ من المنهجين المختلفين. وتجدر الإشارة إلى أنّ الغرض من هذا التقابل ليس التفاضل أو إثبات مدى سلامة نظريّة بالنسبة إلى أخرى، وإنّما هو تقديم نموذجين مختلفين إلى حدّ بعيد، واختلافهما لا يعود إلى البعد الزمني أو التاريخيّ وإنّما يعود إلى خلفيتين معرفيّتين، ما يدعونا إلى تعميق النظر والبحث في المسائل المطروحة.

الكلمات المفاتيح: صرف- مورفولوجيا- مورفيم- مونيم- بنية- جذع.

Abstract

In this paper we hope to establish a contrast between the classical Arabic morphological theory and modern morphology regarding the analysis of a word, whether it is a verb or a noun. That by looking at the set of concepts and techniques terms on which each of the two. The purpose of this contrast is not the extent of a theory in relation to the other but rather it is to present two very different models and their difference is not due to the temporal dimension but rather to two cognitive backgrounds that make us deepen the research on morphological analysis.

keywords: Morphology. Morpheme. Moneme. Structure. Root.

1. مقدمة:

تعدّ اللغة نظاما قائم الذات تتحكّم فيه أنظمة فرعيّة قائمة على جملة من الأنساق الداخليّة(1). وبالنظر إلى أهميّة التصوّرات البنيوية للغة نودّ أن نتوقّف في هذا البحث عند تحليل الكلمة العربيّة صرفيّا، وذلك تبعا لمنهجين مختلفين، يتّصل أحدهما بالنظريّة الصرفيّة العربيّة القديمة (2)، ويتّصل ثانيهما بالتصوّر اللسانيّ الحديث، وذلك في إطار ما يعرف بالمورفولوجيا (أي علم الصرف). والغرض من هذا تقديم نموذجين مختلفين أو متقابلين، يعود الاختلاف بينهما إلى اختلاف النظريّتين، لا في بعديهما التاريخيّ ولكن في اختلاف الخلفيّات المعرفيّة لكل من النظريّتين.

2.تحليل الكلمة في النظريّة الصرفيّة العربيّة:

تحليل الكلمة في نطاق النظريّة الصرفيّة العربيّة مرتبط شديد الارتباط بفهم النحاة (أو علماء الصرف) للكلمة وتحديد طبيعتها ورسم حدودها. والكلمة عند هؤلاء تندرج في نطاق الحديث عن أقسام الكلم، باعتبار أنّ الكلمة اسم وفعل وحرف، غير أنّ الأسماء والأفعال المتصرّفة وحدها هي التي يشملها الصرف، ولا دخل للصرف في الحروف أو الأدوات والأسماء المبنيّة والأفعال الجامدة وما شابهها إلّا ما استثني من ذلك. وائتلاف الكلمات فيما بينها تنشأ عنه التراكيب سواء التي هي قائمة على إسناد أو لا.

والكلمة تفرض نفسها في كل تحليل سواء تعلّق الأمر بتحليلها إلى أجزائها والعناصر المكوّنة لها، أو تعلّق بائتلافها مع غيرها من عناصر التركيب أو الجملة. وتعدّ الكلمة من هذا المنظار الوحدة الأساسيّة في التحليل اللسانيّ، وذلك بالرغم من التباسها في الكثير من الحالات للتداخل الحاصل بينها وبين وحدات دالّة أخرى مثل اللفظة والمفردة والوحدة المعجميّة.

ومن باب الملاحظة نشير إلى أنّه لم يغب عن وعي النحاة أو علماء الصرف إثارة الكثير من المسائل المتعلّقة بالكلمة من نحو تعريفها، وبساطتها وتركيبها، وطبيعتها. والتركيب عندهم لا يقتصر على اللفظ وحده، بالنظر إليه مركّبا أو مفردا، وإنّما يشمل المعنى أيضا.

وأمّا الملاحظة التي نودّ أن نشير إليها في هذا المضمار فتتعلّق بتعريف الكلمة ويمكننا إجمالها فيما يلي:

- الكلمة عند الزمخشريّ (ت 538 ه) هي "اللفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع" (3)
- وهي عند ابن الحاجب (ت 646 ه) "الكلمة وضعٌ لمعنى مفرد" (4)
- وهي عند ابن عقيل (ت 769 ه) هي "اللفظ الموضوع لمعنى مفرد" (5).

بقليل من التأمّل في هذه التعريفات يمكننا الخروج بالملاحظتين التاليتين:

_ إنّ هذه التعريفات وإن اختلفت في اللفظ أو العبارة فهي تكاد تكون متطابقة من حيث التصوّر أو المفهوم.

_ وأنّ الكلمة بهذا المعنى تنبني على المقوّمات الأساسيّة التالية، وهي اللفظ والوضع والمعنى.

1 اللفظ: وهو ما يكوّن البنية، وذلك بالنظر إلى الحروف الأصول والحركات والسكنات والحروف الزائدة إن وجدت، أي أنّ اللفظ هو ما تكوّن من الوحدات الصوتيّة الدنيا (أو الفونيمات). واللفظ في الاصطلاح أعمّ من الكلمة، وذلك بالنظر إلى التمييز بين اللفظ المهمل واللفظ المستعمل، فالكلمة بهذا المعنى لفظ، ولكن لا بدّ له أن يكون مستعملا، أي جاريا على الألسن.

2 **والوضع** فهو التواضع أو الاصطلاح، وذلك بالتعارف على المعنى المصاحب للفظ، بمعنى أن نعطي لكلّ دالّ معيّن مدلولا محدّدا.

3 **والمعنى** هو المضمون أو القصد المستفاد من اللفظ، وهو المتصوّر الذهنيّ أو بعبارة أخرى هو المدلول.

ومن باب الملاحظة نشير إلى أنّ قضيّة الإفراد متعلّقة بالتمييز بين المعنى المفرد والمعنى المرّكب، ولا يخفى أنّ التركيب مثلما هو حاصل في اللفظ حاصل في المعنى أيضا.

وبناء على ما سبق إنّ الكلمة المفردة عند النحاة أو عند علماء الصرف هي التي لا يدلّ جزؤها على جزء معناها بعبارة الأستراباذي (6)، والكلمة المركّبة هي ما دلّ جزؤها على جزء معناها. وللاستدلال بمثال نشير إلى كلمة "جمل" على سبيل المثال، فهي لا يدلّ أيّ جزء من أجزائها على معنى معيّن، سواء تعلّق الأمر بالجيم أو حركتها أو الميم أو وحركتها. فهذه الأجزاء لا يدلّ أيّ جزء منها على أيّ جزء من المعنى، أي أن لا معنى لأيّ صوت من أصواتها المتكوّنة منها. وأمّا كلمة "مسلمون" مثلا في المقابل فهي كلمة مركّبة لأنّ جزأها (الواو والنون) دالّ على معنى الجمع وعلامة الإعراب كذلك (7).

إنّ فهم الكلمة من هذا الوجه يدعو علماء الصرف إلى الحديث عن البنية، أي بنية الكلمة. وبنية الكلمة بتعبير الأستراباذي "هي هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصليّة كلّ في موضعه." (8).

والمقصود بالحروف المرتّبة الحروف الأصول أو الحروف الأصليّة سواء كانت ثلاثيّة أو رباعيّة أو خماسيّة. وهذه الحروف ساكنة غير متحرّكة نجدها شائعة في مجموع الكلمات التي تربطها صلة اشتقاقيّة.

وأمّا الحركات فهي الوحدات الصوتيّة المتّصلة بالحروف الأصول، وهي الفتحة والضمّة والكسرة (سواء كانت مشبعة أو غير مشبعة)، ولكن دون اعتبار حركة الحرف الأخير، لأنّ هذه الحركة التي تحتلّ آخر الكلمة هي من باب الإعراب أو البناء (9)، وليست الغاية منها تحريك الحرف. والسكون في نظام الصوائت ليس حركة وإنّما هو غياب الحركة، أي هو عنصر فارغ. وأمّا الحروف الزائدة فهي التي تلحق الكلمة سواء في أوّلها أو في حشوها أو في طرفها. والحروف الزائدة تلحق الثلاثيّ خاصّة، مثلما تلحق الرباعيّ والخماسيّ.

بهذا التصوّر إنّ بنية الكلمة هي الصورة أو الهيئة التي تجيْ عليها الكلمة، وهذا بالنظر إلى الحروف الأصول والحركات والسكنات، ولا اعتداد بحركة الحرف الأخير منها. ولمزيد من التوضيح نشير إلى أنّ الأستراباذي يرى أنّ كلمة "جملٌ" على سبيل المثال و"جملا" و"جملٍ" هي على شاكلة وبنية واحدة، لأنّ لا اعتداد بعلامات الإعراب أو التنوين، بل أكثر من هذا كلمة إنّ كلمة "جَمَلْ" هي على شاكلة وهيئة الفعل "ضَرَبْ"، وذلك بالرغم من كون الكلمة الأولى اسما والثانية فعلا.

وفي إطار هذه الافتراضات تخرج النظريّة الصرفيّة العربيّة بجملة من الأحكام نجملها فيما يلي:

_ كلّ كلمة متصرّفة هي قائمة على جملة من الحروف الأصول، أو ما نطلق عليه أحيانا الجذر. والحروف الأصول تدلّ على معنى عام مشترك. وهي تخضع لترتيب لا تحيد عنه.

_ الكلمة في العربيّة لا تبدأ بساكن، ولا يوقف فيها على متحرّك، والحركة لا تجيء إلّا بعد الحرف، أو هي تابعة له.

_ الكلمة لا تتكوّن من أربعة متحرّكات متتالية (أي أربعة مقاطع مفتوحة)، بمعنى أنّها إذا ما تجاوزت الثلاثة أحرف لا بدّ من أن تتضمّن بالضرورة ساكنا أو أكثر.

الكلمة في المرفولوجيا الحديثة (morphology):

هذا بشأن تحليل الكلمة في النظريّة الصرفيّة العربيّة، وأمّا بشأن تحليلها في المورفولوجيا الحديثة، فتجدر بنا الإشارة إلى الوحدات الأساسيّة المعتمدة في التحليل اللسانيّ أو المورفولوجيّ، وهي على النحو التالي:

_ الدليل اللسانيّ (linguistic sign): ويُستعاض به في التحليل اللسانيّ عن الكلمة، فضلا عن جملة من المصطلحات الأخرى الملتبسة معه من نحو اللكسيم (lexeme) والمونيم (moneme) وغيرهما.

_ الفونيم (phoneme) أو الوحدة الصوتيّة الدنيا. وهي وحدة صوتيّة بامتياز، ولا تقتصر هذه الوحدة الصوتيّة على الصوامت (consonants) وحدها وإنّما تشمل الصوائت (vowels) أيضا. ويُعرف الفونيم بسماته المميّز، سواء فيما يتعلّق بموضع النطق أو بالصفات الملازمة له.

_ المورفيم (morpheme) أو الوحدة الصرفيّة الدنيا، وتتمثّل أساسا في اللواصق (affixes)، سواء كانت سوابق أو لواحق أو دواخل، وهذا فضلا عن اللواصق المجرّدة التي لا تبرز في اللفظ.

_ الجذع (radical) وهو يختلف عن الجذر (root) الشائع في اللغات الاشتقاقيّة، ولعلّ الجذع وثيق الصلة أكثر باللغات الإلصاقيّة (11).

_ المقطع (syllable) وهو من شأنه أن يميّز بين أبنية الكلم، من حيث تقسيم الكلمة أو الكلام إلى أجزاء هجائيّة.

ومن باب التوضيح نشير إلى أنّ مصطلح الدليل اللسانيّ له أهميّة في فهم مقوّمات اللغة، وذلك بالنظر إلى كونه يشتمل على الدالّ والمدلول، وإنّ كان الدّال بعبارة دي سوسير هو الصورة اللفظيّة، فإنّ المدلول هو الصورة أو البصمة المتصوّرة التي تجري في ذهن كلّ واحد منّا عند سماع أو نطق أيّ دالّ في اللغة. والعلاقة بين الدالّ والمدلول وإن كانت اعتباطية فهي تربط بين الطرفين ربطا وثيقا تامّا (12).

وعليه إنّ الدليل اللسانيّ يشمل كلّ الدلائل اللسانيّة سواء كانت أسماء أو أفعالا أو صفات أو غيرها. واللافت للنظر في الدليل اللسانيّ فضلا عن الدالّ والمدلول تجدر الإشارة إلى وجود ما يسمّى بالمرجع (referent). والمرجع هو حقيقة الشيء في ذاته، مثلما هو موجود في واقع الأشياء أو في العالم الخارجيّ. فكلمة "كلب" مثلا أو اللفظ فيها هو الدالّ وصورة الكلب أو المتصوّر الذهنيّ في أذهاننا هو المدلول، والكلب الحقيقيّ هو المرجع. ويقول أولمان في هذا الصدد كلمة "كلب" لا تعضّ ولا تنبح، والذي يعضّ وينبح هو الكلب الحقيقيّ.

وأمّا بشأن الفونيمات أو الوحدات الصوتيّة الدنيا فهي تشمل جميع الأصوات المنطوقة، سواء كانت صوامتا (أي حروفا) أو صوائت (أي حركات). فالفعل "كَتب" على سبيل المثال يتكوّن من ستّة فونيمات، هي الكاف والتاء والباء والحركات التابعة لكلّ صوت من هذه الأصوات.

وأمّا فيما يتعلّق بالمورفيمات (أو الوحدات الصرفيّة الدنيا) فتتمثّل في أجزاء الدليل اللسانيّ شرط أن تكون هذه المورفيمات دالّة على معان نحويّة أو صرفيّة، هي عبارة عن مقولات لسانيّة كالجمع والتثنية والتذكير والتعيين وغيرها.

وأمّا بشأن الجذع فهو جذع الدليل اللسانيّ عندما نستبعد منه اللواصق سواء كانت سوابق أو لواحق، ولا سيّما بالنسبة إلى طبيعة الألسن الإلصاقية مثلما عليه الألسن الهنديّة الأوروبيّة.

وأخيرا وفيما يتعلّق بالمقطع، فهو وحدة شائعة في التحليل اللسانيّ وتتمثّل صوتيّا في القدرة على غلق جهاز التصويت في نقطة معيّنة من إنجاز الكلام. والمقطع لا بدّ أن يقوم على نواة، والنواة في المقطع وفي كلّ الحالات هي الصائت. وبالتالي لا بدّ للمقطع أن يكون مفتوحا أو مغلقا، والمفتوح هو ما انتهى بحركة (سواء كانت طويلة أو قصيرة)، والمغلق ما انتهى بصامت أو صامتين (13).

ومن باب الملاحظة نشير إلى أنّ هذه الوحدات الصوتيّة لا تجتمع بالضرورة في التحليل الواحد، وإنّما لا بدّ من الأخذ بما يتوافق والتحليل.

لو عملنا على العودة إلى أمثلتنا السابقة التي أثرناها في بداية البحث ونقدم على تحليلها تحليلا مورفولوجيّا لأمكننا أن نتّبع الخطوات التالية:

الدليل اللسانيّ "جمل" مثلا الدالّ فيه الجيم والميم والدال والصوائت المصاحبة لها. والمدلول هو الصورة الذهنيّة الحاصلة في ذهن المتكلّم أو المستمع بغضّ النظر عن صورة هذا الجمل وحجمه وشكله ولونه وغيره. وأمّا الجمل على ما هو عليه في حقيقته فهو المرجع، والمرجع لا يهمّنا كثيرا في هذه الحالات. و"الجملُ" كمثال يتكوّن من مجموعة من الفونيمات هي الجيم والميم واللام، فضلا عن فتحة الجيم وفتحة الميم وعلامة الإعراب الضمّة التابعة للحرف الأخير. وأمّا لفظة "جَمَلْ" دون اعتبار حركة الحرف الأخير فهي جذع الكلمة، وهو ما يقابل بنية الكلمة في النظرية الصرفيّة العربيّة. وأمّا الألف واللام الدالة على التعريف فهي سابقة وهي مورفيم دالّ على التعيين أي التعريف، وأمّا ضمّة الإعراب في الطرف فهي لاحقة وهي مورفيم أيضا دالّ على سمة الإعراب وعلى المعنى النحويّ المستفاد. وأمّا من حيث التقسيم المقطعيّ في مثال "جَمَلْ" فهو يتكوّن من مقطعين "جَ" (صامت وصائت) وهو مقطع مفتوح و"مَلْ" وهو مقطع مغلق (صامت وصائت وصامت). وأمّا تقطيع "جَمَلُنْ" في حالة التنوين فيعطي مقطعا مفتوحا أوّل ومقطع مفتوح ثان ومقطع مغلق ثالث.

من هنا ومثلما تمكن ملاحظته يختلف التحليل في النظريّة الصرفيّة العربيّة عن التحليل المورفولوجيّ في اللسانيّات الحديثة. وقد يبدو التحليل في الحديث أكثر دقّة وتفصيلا وأكثر انتظاما ممّا هو عليه في النظريّة أو النظريّات القديمة.

3.اختبار النظريّتين القدية والحديثة:

لو عدنا إلى اختبار هذه التصوّرات للوقوف على بعض المشكليّات التي غابت أو تغيب في التحليل الصرفيّ العربيّ، لنأخذ مثال الفعل "كَتب". وهو فعل ثلاثيّ مجرد يتكوّن من الحروف الأصول الكاف والتاء والباء، ويشتمل على البنية "كَتَبْ". وهو مسند إلى ضمير المفرد المذكّر الغائب. وهو مبنيّ على الفتح، ومبنيّ للمعلوم وجاء في صيغة الماضي (أو في الزمن الماضي) (10).

في مقابل هذا يمكننا أن نذهب في المورفولوجيا الحديثة إلى التصوّرات التالية:

_ النظر إلى "كَتَبَ" على أنّها فعل محايد (neutral)، أي وحدة معجميّة دالّة نجد لها أثرا في المعجم بالنظر إلى معناها واستعمالاتها. وهذه الوحدة المعجميّة قابلة للتصرّف أو التصريف، وقابلة أن ترد في سياقات مختلفة في الاستعمال.

_ النظر إلى هذا الفعل على أنّه فعل متصرّف، وتصرّفه جاء مع ضمير الغائب المذكّر المفرد، والدالّ عليه مورفيم صفريّ، والمورفيم الصفريّ هو مورفيم موجود بالقوّة لا بالفعل وليس له صورة في اللفظ، لا نطقا ولا كتابة.

_ النظر إلى هذا الفعل على أنّه مركّب من فعل وفاعل، وإن كان الفاعل مستترا من باب الإضمار وتقديره "هو".

_ وطالما أنّ هذا الفعل ملازم لفاعله فهو بالضرورة قائم على إسناد وبالتالي فهو جملة فعليّة بلا جدال.

_ والصيغة هي صيغة الماضي الدالّة على الزمن الماضي إلى حدّ بعيد، والزمن الماضي يعبّر عنه مورفيم صفريّ أيضا غير متحقّق لفظيّا أو غير موجود.

_ وأمّا من حيث البناء فهو صورة المبنيّ للمعلوم، ويعبّر عنها مورفيم صفريّ أيضا.

والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد كيف عرفنا المورفيمات الصفريّة هذه وما الدليل عليها. وتتمثّل الإجابة في أنّ الأمر يعود إلى المقابلات القائمة بين تصريف المفرد المذكر الغائب وبقية التصاريف الأخرى من جهة، وبين صيغة الماضي وصيغة المضارع من جهة ثانية، وبين البناء للمعلوم في مقابل البناء للمجهول من جهة ثالثة وهكذا نبرز هذه المقابلات فيما يلي:

كَتَبَ/ كَتبتُ

كَتَبَ/ كُتِبَ

كَتَبَ/ يكتُبُ ....

ومن باب الاستنتاج وفيما يتعلّق ب"كَتَبَ" نخلص إلى الحالات الثلاث التالية:

- كتبَ: فعل محايد
- كتب: فعل متصرّف مع ضمير الغائب المذكّر المفرد "هو".
- كتبَ: فعل وفاعل.

- كتبَ: جملة قائمة على إسناد أي على مسند ومسند إليه.

وتبعا لهذا التحليل وبالقياس على بقية التصاريف للفعل "كَتبَ" المتمثّلة في النماذج التالية:

كتبَ

كتبتْ

كتبوا

كتبنَ ...

نخرج بالملاحظات التالية:

1. أنّ /كَتَبْ/ هي جذع الفعل.
2. أنّ ما جاء بعد حرف الباء وفي الآخر هي مورفيمات وهي علامات ملحقة.
3. أنّ هذه الملحقات أي الفتحة في "كتبَ"، والتاء الساكنة المسبوقة بفتحة في "كتبتْ"، والضمّة المشبعة في "كتبوا" والنون المفتوحة في "كتبنَ" وغيرها هي في عداد علامات الضمائر.

وبالنظر إلى هذه التصوّرات لا يسعنا إلّا أنّ نقرّ بأنّ علامة الضمير يمكن أن تكون حرفا مثلما يمكن أن تكون حركة أو حركة وحرف.

وهذا بشأن الفعل في صيغة الماضي، ويمكن أن نقوم بالإجراءات نفسها في بقيّة الصيغ. وهذا يدعونا إلى النظر في تحليل الاسم.

بشأن تحليل الاسم يمكننا أن نورد المثال التالي كلمة "جَمل".

لقد سبق أن أشرنا إلى أنّ كلمة "جملْ" كلمة مفردة، في حين أنّ كلمة "الجملْ" كلمة مركّبة. والكلمة المركّبة بعبارة النحاة هي ما دلّ جزؤها على جزء معناها. وجزء المعنى في هذه الحالة هو "ال" الدالّة على التعريف، و"ال" بطبيعة الحالة مورفيم أي سابقة. وبالمقارنة بين "الجملْ" و"جملْ" ألا يجوز لنا أن نقارن بين الصيغتين. ومن الملاحظ أنّ الكلمة الأولى تضمّنت مقولة التعريف، في حين أنّ الكلمة الثانية تضمّنت مقولة التنكير، مع الفارق أنّ مقولة التعريف دلّت عليها أداة التعريف الألف واللام، في حين أنّ مقولة التنكير دلّت عليها علامة صفريّة أو مورفيم صفريّ.

وأمّا كلمة "الجملُ" فهي مركبة من جهتين من جهة التعريف ومن جهة الإعراب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "جملٌ"، فهي مركّبة من جهة التنكير ومن جهة التنوين. وقياسا على ما سبق أن ذكرنا فأمثلة من نحو "سُرر" و"كُتب" في جمع التكسير هي مركّبة أيضا، وذلك بالنظر إلى مقولة الجمع وإن لم تدلّ عليها علامات ظاهرة وإنّما لازمتها مورفيمات صفريّة.

وتبعا لكلّ ما سبق يمكننا القطع بأنّه لا توجد في العربيّة، سواء تعلّق الأمر بالأفعال أو الأسماء كلمة مفردة إلّا من باب الافتراض النظريّ أي باعتبار أنّ الاسم أو الفعل كلّ منهما وحدة معجميّة دالّة في نطاق المعجم أو القاموس.

4.خاتمة:

وفي الختام نخلص إلى أنّ تحليل الكلمة سواء كانت اسما أو فعلا في ضوء النظريّة الصرفيّة العربيّة من جهة والنظريّة المورفولجيّة الحديثة من جهة ثانية، وبمقارنة المنهج في النظريّة الأولى والمنهج في النظريّة الثانية لا يخفى أنّ التحليلين المقدّمين فيما سبق وإن جاءا متقاربين هما مختلفان من حيث التمشّي وضبط المفاهيم والمصطلحات، وذلك بناء على الخلفيات النظريّة لكلّ من النظريّتين أو المنهجين المتّبعين. وهذا لا يضع النظريتين موضع المفاضلة، وإنّما هو يضعهما موضع الاختبار، بالنظر إلى أيّهما أكثر كفاءة من الأخرى. وأيّهما أكثر اطّرادا أو انتظاما، وذلك بغاية الوصول إلى النتائج الأسلم أو الأكفى.

الهوامش

(1) النسق والجمع أنساق وهو نظام القواعد التي من شأنها أن تولّد الصيغ السليمة في اللغة وفي جميع المستويات. وهي في النحو التوليديّ التحويليّ قواعد توليديّة أو تحويليّة تطبّق فيها الكليّات على الجزئيّات، وهي قواعد صوريّة تعرف بقواعد إعادة كتابة.

(2) النظريّة الصرفيّة العربيّة القديمة هي ما يطلق عليه علم الصرف، وعلم الصرف على حدّ عبارة الأستراباذي "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب" (شرح الشافية ج 1 ص 1). وما الأصول هذه إلا مبادئ العلم التي تنطبق فيها الجزئيّات على الكليّات. وإذا أقررنا أنّ علم الصرف علم فهو يشكّل نظريّة علميّة لا محالة، وإن كانت هذه النظريّة ضمنيّة وليست صريحة.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل ج 1 ص 18

(4) الأستراباذي، شرح الشافية ج 1 ص 19

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج 1 ص 20

(6) الأستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 26

(7) من باب الملاحظة لم نشر في هذا المثال إلّا إلى الواو والنون بالنظر إلى أنّهما علامة دالّة زائدة تفيد الجمع المذكّر السالم في حالة الرفع، ولم نشر إلى الميم الواردة في أوّل الكلمة بالنظر إلى كونها علامة زائدة أيضا دالّة على صيغة اسم المفعول، وذلك أنّ كلمة "مسلم" إذا حذفنا الميم الزائدة منها لما كانت دالّة على معنى. ولعلّ هذا يتطلّب تحليلا أوفى.

(8) الأستراباذي، شرح الشافية ج 1 ص 2

(9) بالنظر إلى بنية الكلمة لا اعتبار لحركة الحرف الأخير لأنّ هذه الحركة دالّة على العلامة الإعرابيّة بالنسبة إلى الأسماء المعربة، ودالّة على علامة البناء بالنسبة إلى الفعل، وسبق أن عبّر عنها الإستراباذي في تعريفه لعلم الصرف بقوله إنّ هذا العلم ينظر في أبنية الكلم وأحوال أبنية الكلم "التي ليست بإعراب"، ومن المعلوم أنّ الاعراب يكون بالعلامات الإعرابيّة أو بالتنوين أيضا. والإعراب فضلا عن هذا هو صنو البناء.

(10) لقد سبق أن أشرنا في بحوث سابقة عن الفرق بين الصيغة والزمن، إذ الزمن ملازم للحدث، وهو يتحقّق في الفعل بالنظر إلى التراكيب النحويّة خاصّة. وصيغ الأفعال ليست دالّة في الحقيقة عن الزمن لأنّ صيغة الماضي على سبيل المثال قد تدلّ على الزمن الماضي ولكنّها قد تدلّ على المستقبل أيضا أو على الزمن المطلق. وصيغة المضارع أيضا قد تدلّ على الزمن الحاضر وعلى الماضي وعلى المستقبل. وبالنظر إلى مصطلح "المضارع" لا يخفى أنّ هذا المصطلح يشير إلى مضارعة الفعل للأسماء، وبالتالي فهو

يشير إلى مقولة الإعراب لا إلى مقولة الزمن. (انظر مقالنا "دلالة صيغة الماضي على الزمن الماضي"، مجلّة سياقات، اللغة والدراسات البينيّة، المجلّد الثالث العدد الثالث، القاهرة مصر).

(11) يمثّل بعض اللسانيّين المحدثين الجذع بثلاث طبقات في التحليل الصرفيّ هي طبقة الصوامت، والطبقة الهيكليّة أو الصيغة، وطبقة الصوائت (**Hudson, Grover:"Arabic root of pattern morphology"**).

(12) دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة ص 109-111

(13) يعتبر جون دي بوا بأنّ المقطع هو البنية الأساسيّة في نظام الفونيمات في السلسلة النطقيّة. وهو بنية قائمة على التقابل بين الصوامت والصوائت. وتتحكم في النظام المقطعيّ قواعد وإن اختلفت من لغة إلى أخرى. والظاهر أنّ المقطع القصير المفتوح /cv/ عنده لا تخلو منه أيّ لغة (**Dubois, Jean & Coll., Dictionnaire de linguistique, p. 459**).

المصادر والمراجع

أوّلا باللغة العربيّة:

1-الأستراباذي، رضيّ الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمّد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمّد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت 1982.

2-شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط 2 منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1996.

3-أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة محمّد كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة 1962

4-ابن جنّيّ، المنصف (شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابليّ الحلبيّ، مصر 1954.

5-دي سوسير، فرديناند، دروس في الألسنيّة العامّة، تعريب صالح القرمادي ومحمّد الشاوش ومحمّد عجينة، الدار العربيّة للكتاب، تونس 1985.

6-عبد الواحد، عبد الحميد، الكلمة في اللسانيات الحديثة، ط 2 مؤسّسة حورس الدوليّة، الأسكندريّة مصر 2016.

7-"ما حظّ الفعل الماضي من البناء"، كتاب مشترك الصرف بين التحويل والتحريف، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، صفاقس تونس 2010.

8-"دلالة صيغة الماضي على الزمن الماضي"، مجلّة سياقات. اللغة والدراسات البينيّة، المجلّد الثالث، العدد الثالث، القاهرة 2018.

9-مقاربات لسانيّة في مسائل من التصريف، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن 2019.

10-عبده، داود، "الماضي والمضارع أيّهما مشتقّ من الآخر"، كتاب مشترك في اللسانيّات واللسانيّات العربيّة، إشراف السغروشني والفاسي الفهري، عيون الدار البيضاء المغرب 1988.

11-ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، بيروت 1988.

_ ابن يعيش، موفّق الدين، شرح المفصّل، دار صادر بيروت (د. ت).

ثانيا باللغة الأجنبيّة:

1- Chomsky, Noam & Halle, M.: Principes de phonologie generative, Tr. Encrevé, P. Seuil, Paris 1969.
2- Dell, Fr.: Les règles et les sons. Introduction à la phonologie générative, Hermann Paris 1973.
3-Dubois,J. & coll.: Dictionnaire de linguistique. Larousse, Paris 1973.
4- Hudson, G.: "Arabic root and pattern morphology without tiers", in Journal of linguistics, No. 22 Cambridge University Press 1986.
5-Martinet, A.: Elements de linguistique générale. Armand Colin. Paris 1980.